

# إدارة الأصول

---

قسم إدارة الأصول | ديسمبر 2021

# تسليط الضوء على موازنة المملكة العربية السعودية

## للعام 2022م

تعتمد موازنة المملكة للسنة المالية 2022م على الانتعاش القوي الذي شهدته المملكة في العام الحالي بفضل جهودها تجاه التطعيم السريع والمبادرات القوية نحو تحسين بيئة الأعمال والاستقرار الذي يشهده سوق النفط

### ملخص موازنة وتقديرات السنة المالية 22

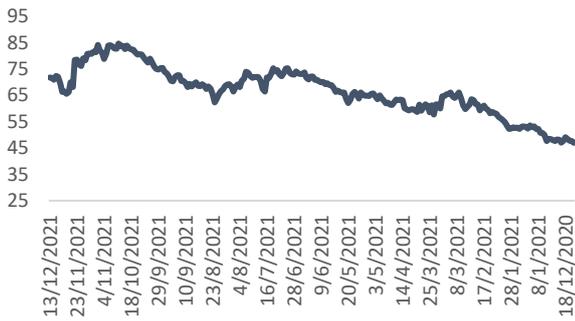
| السنة المالية          |
|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|------------------------|
| 2022-         | 2022-         | 2021-         | 2020-         | 2019-         | السنة المالية          |
| توقعا         | تقديرا        | الموازنة      | فعلي          | فعلي          | بالمليار ريال          |
| 968           | 1,045         | 930           | 782           | 927           | الإيرادات              |
| 941           | 955           | 1,015         | 1,076         | 1,059         | النفقات                |
| 27            | 90            | (85)          | (294)         | (133)         | عجز الموازنة           |
| النسبة (%) من |               |               |               |               |                        |
| 0.80%         | (2.5)         | (2.7)         | (11.2)        | 4.5%          | الناتج المحلي الإجمالي |
| 938           | 938           | 938           | 854           | 678           | الدخل العام            |
| النسبة (%) من |               |               |               |               |                        |
| 26.90%        | 25.90%        | 29.20%        | 32.50%        | 22.80%        | الناتج المحلي الإجمالي |

المصدر: وزارة المالية

### النقاط الرئيسية

- بلغ الإنفاق الحكومي 955 مليار ريال سعودي في موازنة السنة المالية 2022م، ومن المتوقع أن تكون الإيرادات البالغة 1.405 مليار ريال سعودي مدفوعة بإيرادات النفط، إلى جانب عائدات الاستثمار، وهذا يؤدي العرض مع استقرار أسعار النفط، إلى جانب عائدات الاستثمار، وهذا يؤدي إلى فائض في الموازنة قدره 90 مليار ريال (2.5% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل عجز قدره 85 مليار ريال حسب تقديرات الموازنة للعام 2021م (-2.7% من الناتج المحلي الإجمالي).
- حافظت مخصصات الإنفاق في الموازنة على ارتفاعها في قطاعات التعليم (19.4%) والصحة والتنمية الاجتماعية (14.5%) والقطاع العسكري (17.9%).
- وسيم تخصيص نفقات رأسمالية إضافية للاحتياجات الأساسية ومتطلبات الصيانة. وخصصت الموازنة 92 مليار ريال للنفقات الرأسمالية (أقل بنسبة 18% من تقديرات عام 2020م).
- وتقدر الموازنة أيضاً صافي الاقتراض بما يقرب من الصفر مقارنة بالمستويات الحالية مع استفادة المملكة من فرص النمو وتوليد النقد المحلي بفعل الانتعاش الاقتصادي المتوقع.

### الانتعاش القوي في أسواق النفط



المصدر: Refinitiv Eikon

### الأداء الاقتصادي للعام 2021

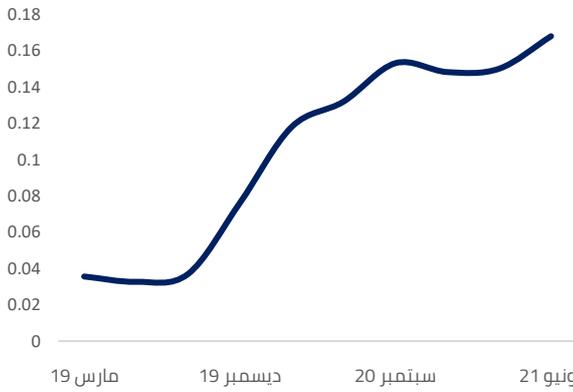
- تعافت أسعار النفط بشكل مطرد خلال عام 2021م من خلال خطة محكمة لزيادة العرض وضعتها أوبك بلس مع عودة الطلب في جميع أنحاء العالم، في الوقت نفسه، يُعتقد أن التقييمات الأخيرة لفيروس كوفيد - 19 المتحور (أوميكرون) تجعله أقل أهمية في هذه المرحلة، وتفقد المملكة تدابير احترازية للحد من أي تأثير على المواطنين.
- شهد النشاط الصناعي ارتفاعاً ملحوظاً، حيث شهد مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية اتجاهات توسعية قوية في النصف الثاني من العام الجاري 2021م، في حين انتعش الإنفاق

## عودة مؤشرات مديري المشتريات إلى مستويات ما قبل الجائحة



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)

## نمو قوي للقروض المصرفية السعودية في عام 2021



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)

## أداء موازنة العام 2021م (تقديري)

بالمليار ريال	السنة المالية 2020م	السنة المالية 2020م (موازاة)	السنة المالية 2019م (علي)	النسبة التغير عن تقديرات 2020م الفعلية
<b>الإيرادات الإجمالية</b>	930	782	927	19.00%
<b>الضرائب</b>	295	226	220	30.20%
الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	17	18	17	7.90%
بطاوع وخدمات	232	163	155	41.80%
التجارة والمعاملات الدولية	17	18	17	3.10%
الضرائب الأخرى	29	27	30	7.7%
إيرادات أخرى	636	555	707	14.4%
<b>النفقات الإجمالية</b>	1,015	1,076	1,059	5.6%
<b>النفقات (النفقات التشغيلية)</b>	903	921	890	1.9%
تعويضات العاملين	497	495	505	0.4%
استخدام السلع والخدمات	199	203	161	2.2%
مصاريف التمويل	29	24	21	18.5%
الإعانات	23	28	23	18.0%
المنح	5	4	1	2.8%
المنافع الاجتماعية	67	69	82	3.2%
نفقات أخرى	85	97	97	12.6%
<b>الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)</b>	112	155	169	27.7%
عجز الموازنة	(85)	(294)	(133)	
<b>النسبة من الناتج المحلي الإجمالي</b>	(2.7%)	(11.2%)	(4.5%)	
<b>الدين العام</b>	938	854	678	
<b>النسبة من الناتج المحلي الإجمالي</b>	29.2%	32.5%	22.8%	
<b>الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي (ساما)</b>	350	359	470	

المصدر: وزارة المالية

الاستهلاكي أيضًا.

- ثمة تحسن ملموس في معنويات المستهلكين والأعمال، إلى جانب البيئة النقدية والائتمانية المواتية. وقد تراجع التضخم في شهر أغسطس إلى 0.3% من 2.7% في يوليو، مما يشير إلى أن التكاليف المتزايدة بسبب تأثير ضريبة القيمة المضافة بدأت في التلاشي.
- بالإضافة إلى ذلك، ارتفع نمو القروض المصرفية بشكل كبير على مدار العام حيث سجلت البنوك الكبرى نموًا مضطرباً من خانتين على مدى أرباع السنة مقابل نفس الفترة من العام السابق، مدفوعاً إلى حد كبير بالرهون العقارية وقطاعات المستهلكين.
- اقتصر الإنفاق الرأسمالي على المشاريع الأساسية لهذا العام، مما يؤدي إلى تعظيم التدفق النقدي الحر لمزيد من إعادة الاستثمار.
- انخفض معدل البطالة إلى 11.3% في الربع الثاني من العام 2021م من 11.7% في الربع السابق، وهو الأدنى منذ عقد. وقد زادت مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة إلى 32.4% في الربع الثاني من عام 2021م وتجاوزت بالفعل هدف 30% في إطار رؤية 2030. وسيستمر هذا في دعم معنويات الاستهلاك.
- تمر أسواق المال السعودية بإحدى أفضل فتراتها من حيث الإدراج وكذلك طلب المستثمرين. كما تشير الاكتتابات العامة الأولية التي حققت فوائض اكتتاب أكثر مما هو مطلوب إلى ملامح النمو القوية للغاية للشركات التي طرحت أسهمها للاكتتاب العام والقطاعات الاقتصادية الأوسع بالتبعية. ومن المقرر طرح المزيد من الاكتتابات العامة الأولية في أسواق المملكة خلال السنوات المقبلة.

## تفاصيل موازنة العام 2022م:

- تهدف الحكومة من خلال موازنة السنة المالية 2022م إلى تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والاستقرار والاستدامة المالية، وزيادة حصة القطاع الخاص في الاقتصاد، إلى جانب أمور أخرى.
- لا يزال التركيز على تعزيز الإيرادات غير النفطية من خلال قطاعات أخرى مثل السياحة والضيافة وغيرها وذلك مع عودة أسعار النفط إلى المستويات المرجعية. وبحسب الموازنة، يبلغ إجمالي الإيرادات أعلى بنسبة 12.4% من تقديرات عام 2021م، مدفوعاً بشكل أساسي بإيرادات النفط وعائدات الاستثمار من عمليات الخروج المحتملة لصندوق الاستثمارات العامة عبر الاكتتابات العامة الأولية وزيادة رأس المال الإجمالي من خلال مختلف الاستثمارات العالمية الاستراتيجية.
- تم تقدير النفقات الإجمالية لتكون أقل بنسبة 5.9% من تقديرات العام 2021م. وتتوقع الحكومة ترشيد الإنفاق وتقديم الدعم المستمر لبرنامج الإسكان والاستثمار في المشاريع الضخمة وبرامج رؤية السعودية

## تفاصيل تقديرات موازنة العام 2022م

2030م، مع دعم برامج نمو القطاع الخاص. كما ستستمر برامج الخصخصة، مما يوفر قوة دافعة لنمو القطاع الخاص. في الوقت نفسه، ستشهد بعض القطاعات مثل استخدام السلع والخدمات والمزايا الاجتماعية توازناً واعتدالاً.

## المركز المالي:

- من المتوقع أن يحقق عام 2022م فائضاً في الموازنة بناءً على تقديرات الإيرادات المتحفظة ونفقات الموازنة الحكيمة.
- من المتوقع أن يؤدي هذا الفائض إلى زيادة الاحتياطيات الحكومية ودعم المبادرات وصندوق الاستثمارات العامة للنظر في إمكانية تسريع تنفيذ البرامج والمشاريع الاستراتيجية الانتقائية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.
- من المتوقع أن تكون مستويات الدين مستقرة مع وصول صافي الإضافات إلى الصفر تقريباً، حيث من المتوقع أن يدعم الفائض مراكز الرافعة المالية الإجمالية وسداد أرصدة الديون جزئياً بناءً على ظروف السوق

بالمليار ريال	نسبة التغيير عن	
	2021	2022
تقديرات	تقديرات	موازنة
الإيرادات الإجمالية	930	1,045
الضرائب	295	283
الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	17	16
بضائع وخدمات	232	223
التجارة والمعاملات الدولية	17	18
الضرائب الأخرى	29	26
إيرادات أخرى	636	763
النفقات الإجمالية	1,015	955
النفقات (النفقات التشغيلية)	903	863
تعويضات العاملين	497	498
استخدام السلع والخدمات	199	160
مصاريف التمويل	29	33
الإعانات	23	24
المنح	5	2
المنافع الاجتماعية	67	63
نفقات أخرى	85	83
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	112	92
عجز الموازنة	85	90
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	(2.7%)	(2.50%)
الدين العام	938	938
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	29.2%	25.9%
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي (ساما)	350	381

المصدر: وزارة المالية

## تحليل النفقات في موازنة 2022م

بالمليار ريال	نسبة التغيير عن	
	2021	2022
تقديرات	تقديرات	تقديرات
الإدارة العامة	33	32
القطاع العسكري	190	171
الأمن والإدارة الإقليمية	99	101
الخدمات البلدية	50	50
التعليم	191	185
الصحة والتنمية الاجتماعية	191	138
الموارد الاقتصادية	82	54
البنية التحتية والنقل	48	42
بنود عامة	131	182
الإجمالي	1,015	955

المصدر: وزارة المالية

## اتجاه الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي



تقدر موازنة العام 2022م وجود بعض الاعتدال في أسعار النفط من المستويات المرتفعة الحالية مع تخفيف التضخم العالمي والتعافي في اختناقات سلسلة التوريد. في الوقت نفسه، من المحتمل أن يكون هناك انخفاض متوقع في إجمالي الإنفاق، مما يؤدي إلى تحسين وضع الموازنة. وتتوقع الحكومة مواصلة دفع الإسكان وتقديم الدعم المستمر لبرنامج الإسكان والاستثمار في المشاريع الضخمة وبرنامج رؤية السعودية 2030، مع دعم برامج نمو القطاع الخاص. وسوف تستمر كذلك برامج الخصخصة، مما يوفر قوة دفع لنمو القطاع الخاص. وتتوقع أن تكون الأشهر القادمة من عام 2021م والسنوات القادمة إيجابية للغاية بالنسبة للمملكة، وذلك من وجهة نظر النشاط الاقتصادي وكذلك الاهتمام الأكبر بالأسواق المالية في المملكة.

وقد تم من خلال منتدى الموازنة الجاري الذي يعقد في الرياض تسليط الضوء على العديد من الإعلانات الجديدة للأشهر القادمة، ويشمل ذلك:

- مناقشات حول طرح المزيد من الاكتتابات العامة الأولية في سوق الأسهم وخاصة الأصول مثل الخدمات اللوجستية السعودية والعديد من الشركات التابعة للخطوط الجوية العربية السعودية (السعودية).
- يمتلك صندوق الاستثمارات العامة أصولاً مدارة بقيمة 1.8 تريليون ريال سعودي، وهي أعلى بكثير من هدفه لعام 2021م. ويظل صندوق الاستثمارات العامة شريكاً رئيسياً للشركات الخاصة لتوطين التقنيات والابتكار داخل المملكة. علماً أن الصندوق يهدف إلى زيادة مساهمته في السوق المحلي إلى 60% بحلول عام 2025م.
- استمرار ازدهار الإسكان مع استهداف الوزارة 300 ألف وحدة من القطاع الخاص على مدى خمس سنوات، مما يضيف مزيداً من الزخم إلى المساحة الجذابة بالفعل.
- من المقرر أن تستفيد السياحة المحلية حيث إن الأولوية في عام 2022م هي مواصلة الإصلاحات وحملات التسويق في الصيف والشتاء، إلى جانب المزيد من التدريب وتطوير رأس المال البشري
- في أعقاب الإعلانات الأخيرة المتعلقة بأهداف "صافي الصفر" التي وضعتها المملكة العربية السعودية، تتطلع الوزارة إلى تعزيز الاستثمارات في مجالات مثل الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة ومبادرات الاقتصاد الأخضر الأخرى لتعزيز الاستراتيجية الشاملة نحو استدامة الطاقة.